المواقيت تابع والحج

عقبه للاعتداد بها فصل الكفار كذا اقاله الغزالي وقال في المجموع والصواب انه كان احرم من ذي الحليفة الا انه مر بالمدخل الى مكة من الحديبية كما رواه البخاري او في من ذي ياذنه اي والتنعيم اقرب الى مكة تما وتاتيه قبله وبعده اي من الجعرانة والحديبية لان مسافته الى مكة ثلث مسافة كل منهما الى الباقية فراع فان لم يجز من احد الثلاثة ندب ان يحمل بينه وبين الحرم ثمانين ولو ظهر تحريم وكان الاحرام بكلا هذين اي الحج والعمرة لغير من بمكة ذو الحليفة لاهلها والمارها ومن طريق المدينة وهي بيل عن المدينة الشريفة وهذا من زيادته وتبع فيه الرافعي لكن في البسيط اطلاق سنة اميال ومحمد في المجموع وقليوبي وفي المهمات الصواب المعروف المشاهد انها على ثلثة اميال او ثلثة وثلثين ذراعا بذراع اليد وقرن بكسون الراء لاهله والمار بها من طريق عبد المجان واليمن والجحفة لاهلها والمار بها من طريق الشام ومصر والمغرب وبينها وبين مكة حسون فرسخا او ثلثة لاهله والمار به من طريق اليمن اي تهامة دون نجد وذات عرق لاهلها والمار بها من طريق المشرق والعراق وخراسان والافضل لهما ان يحرموا من العقيق واد فوق ذات عرق بانه احوط والي ما ذكرته من تحرم من محاذاة الميقات اشار سن زيادته بقوله اهل كل منها اي كل واحد منهم اي بالغرض مستغنى عنه بما ذكره الحاوي لعد بقوله لاهلها والمار ولو كرره هنا كان اولى ليعود ضمير بها الحذ وفي الى المواقيت المتقدمة فقط او عود الى ما يأتي ايضا غير صحيح والاصل فيها خبر الصحيحين في احاديث وحبر النسائي في الاخير وحيث حاذى قبل احدها اي ومكان بالبح والعمرة لغير من بمكة ممن لم يكن بالمواقيت ولا مارا بها ولا لسكنى دونها مكان محاذاة احد هذين فان اشتبه عليه تحرى كالقبلة وبين الاحتياط فان حاذى ميقاتين فكاذ احرامه ما حاذاه منهما قبل محاذاة الاخر ولا يشترط مسافة الاخر كالبين للمار بعد ذي الحليفة ان يحرم احرامه الى الجحفة لكن محاذاة اذا اشتبه وبمسافة اليه فان تقابلا فيها ايضا فالعبرة بالقرب اليه وان كان اقرب الى مكة وعن اي مكان الاحرام بها لمن جاوز الميقات غير مريد النسك حيث عرض له ذلك ولا يلزمه العود الى الميقات ومكان الاحرام بها مكان النسك كما بينه بدونه ان لم يتجاوز الميقات اي بنية ومن مكة لاهل ذلك فلو كان احرامه ميقات ايضا ومن ميقاتا كذات عرق فالعبرة بين ذي الحليفة والجحفة فميقاتا الجحفة لاسكنة لاهلها اي ومكان الاحرام بها

حوله الى ما يأتي ايضا في قوله ومكان السكنى من دونه وقوله غير صحيح اه لان من مر بكان السكنى ليس له ان يحرم منه ان فوله وكلاهما

ميقات الآفاق الى مكة من الميقات دون اهله

الاسنة المذكورة لاهلها والمار بها على ما مر الا النائب فيحرم كما سيأتي من صيات بلد منويه فان مر بغيره احرم من مكان بأقرب ان كان اقرب من ذلك الميقات من مكة وبعدها اي كل من الميقات والمسكن اي اوله اولى بالاحرام من وسطه واخره ليقطع الباقي محرما فالسكنى الاذن الخليفة فينبغي ان يكون احرامه من المسجد الذي احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم اولى والعمرة في المواقيت الشرعية بموا ضعها دون المدينة وباب الدار لظهم اي لاحرام من ذكر من مكي وغيره اولى من الميقات لمشقة غالبا اكثر هذا وهذا اي المكي وسن سكنه دون الميقات وكذا اني عين هذا على ما صححه الرافعي وصحح النووي فيه ان احرامه من الميقات اولى للاخبار الصحيحة ولكن يثاب لها سار من مكان للاحرام به جبر ما عين مكثر اي ما عينه له مكثر به ولو تجاوزا على المكثري تعيينه اي مكاني للاحرام وتتعين ميقات بلد بالعقد ومكان الاحرام في القضا ارض الاحرام ومثلها مسافة في الاذن لانه قد لزمه فيه المسافة محرما ثم قيد مسيله للاجير وهذا بقوله ان كان اي كل ما عينه المكتري ومكان الاحرام بالاداء اي المسيلتين بين العمل من الميقات فحج به هذا الاولى ما لو كان ما عينه اقرب من الميقات اوشك فلا يتعين للاحرام بل يجوز الاحرام من الاقرب لان تعيين الاحرام منه شرط فاسد مفسد للعقد لكن لو كان مع الشك المكتري للاذن باجرة المثل ومن الثانية ما لو كان احرامه بالاداء من مثل الميقات او دونه مسيبا او غير مسيء فلا يتعين مكان الاداء له لاحرامه من الميقات بل يتعين في الثانية فليس له الا بعي ثانيا وكذا في الثالثة كما صححه في اصل الروضة والمجموع لكن محله فيها فيمن رجع الى بلاده ثم عاد ومر بالميقات مريدا للنسك فان استمر مضيا الى قابل فله ان يحرم من مكان احرامه بالاداء ولا يلزمه سلوك الطريق التي سلكه في الاداء لاحرامه في زمن الاحرام به كما افهمه كلام المنظم لعسر انضباط ذلك

صوابه الا ان يرجعوا

كما هنا

محله ان لم يكن واستثنى في المجموع الاجير فيلزمه رعاية زمان الاداء ومكان الاحرام كما ذكرهما اي كغير المذكورين الاحرام بالميقات والمحاذاة ولو لم يكن سكنه دونه من مر به اي مر حلوله ان لم يكن له مسافة الى الميقات والعقد في الاحرام عقب طواف للنسك بنية وان لم يكن له عبادة لا يجب في اثنائها احرام

الاجير على الحج والنسك ذا نية